او مؤقتة، كما انها لا تشمل أيضاً المقيمين خارج العراق. أي بمعنى ان التعداد سيعطي صورة كاملة عن الموجودين في مكان معين ولحظة معينة. وبين العلاق ان التعداد لا

يعنى احقية الإقامة في مكان العد ولا يعنى أيضاً احقية الملكية او

وذكر رئيس الجهاز المركزي للاحصاء أن الهدف من أجراء

التعداد هو كونه استحقاقاً تنموياً

أي من اجل توفير قاعدة بيانات تنموية على مستوى القرى

والمحلات ولمساعدة المحافظات

لتطوير خطط التنمية، كما انه استحقاق احصائى لغرض توفير

الاطر الاحصائية اللازمة لتحديث

بيانات المؤشرات وقواعد البيانات السكانية والاجتماعية.

واكد العلاق ان

التعداد لايشكل

بصيغته الحالية أساسا صالحا لمعالجة

ایة قضایا ذات اساس

سیاسی او قانونی او

دستوري. وبين ان عدم احراء التعداد سيحرم

العراق من فرصة توفير

قاعدة معلومات تفصيلية

للتطوير التنموي، كما

انه سيؤدي الى ضياع

الجهد الفنى وضياع الجهد

التدريبي الذي استمر اكثر

من عامين فضلا عن ان

عدم اجراء التعداد لن يحل

وعن الاستعدادات التي

اتخذها الجهاز المركزي

للاحصاء، قال العلاق: تم

استكمال الخطط والوثائق

والاستمارات كما جرى

المشاكل العالقة.

الانتخابُ في مكان العد.

العملية تستثنى المقيمين خارج العراق والتخطيط تؤكد توفير كافة المستلزمات

بغداد تؤكد إجراء التعداد السكاني في موعده والحكومة واثقة من النجاح

مهدي العلاق: الإحصاء يشمل جميع العراقيين المتواجدين في يوم التعداد



اكدت الحكومة عزمها على اجراء التعداد العام للسكان بموعده المقرر في الرابع والعشرين من الشهر المقبل. رئيس الوزراء نوري المالكي اكد في كلمته التي القاها خلال الجلسة التداولية التي حضرتها (المدي) أول امس الثلاثاء عزم الحكومة على أجراء عملية التعداد العام للسكان، موضحا انه جري توفير كامل المستلزمات المطلوبة لاجرائها في موعدها المحدد.

□ بغداد/ هشام الركابي

وقال المالكي أننا على ثقة عالية في نجاح التعداد، مضيفا أن وزارة التخطيط بذلت جهودا كبيرة لإنجاح هذا التعداد. وتابع أن جميع الدول المتحضرة تعطى اهمية خاصة للاحصاء والتعداد لتكون قادرة على إسناد خططها الإنمائية إلى أسس علمية رصينة ويقيقة. وذكر أننا تأخرنا في أجراء التعداد، وعذرنا كان هو عدم استقرار الأوضياع الأمنية وعدم توفر الإمكانيات المالية الكافية، لكن اليوم تم توفير كل المستلزمات، وأصبحنا على مقربة من إجراء عملية إلاحصاء او التعداد.

واثنى رئيس الوزراء على دور وزارة التخطيط والأمم المتحدة لجهودهما في أجراء التعداد العام للسكان. وقال اشكر وزارة التخطيط والأمم المتحدة لجهودهما التي بذلاها لأجراء التعداد.

من جانبه اوضح وزير التخطيط على بابان، خلال الجلسة النقاشية، ان وزارته وضعت ستراتيجية دقيقة لاجراء التعداد العام للسكان، معربا عن امله بان يحوز التعداد

خصصت قدرات وإمكانيات ضخمة وقدم الوزير شرحا كاملا عن تفاصيل

رضا الجميع، لا سيما وان الوزارة

عملية التعداد وقال: ان وزارته

وضعت اسسا رصينة لاجراء التعداد، وقال ان الاسس تستند إلى إجراءات متعددة ابرزها عدم استخدام التعداد كوسيلة لترسيخ السياسات الديمغرافية او لمنح او تقييد الملكية او دعاوى الملكية العقارية او اضفاء الشرعية عليها، كما اوضح ان التعداد بطنبعته لايمثل الأصبورة يتم التقاطها في يوم معين يتم فيه اجراء عد فعلى للاشخاص الموجودين يوم العد. كما وان الستراتيجية المذكورة اكدت على ان بيانات التعداد لا يمكن بحد ذاتها ان تحل المسائل المتعقلة بالمناطق المتنازع عليها، وتؤكد على الحاجة الى مفاوضات سياسية تأخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات ذات العلاقة والاحكام الدستورية والقانونية. كما ان الوزارة منعت الجهاز المركزي للاحصاء من تقديم أى بيانات يتم الحصول عليها من

خلال التعداد.

في مجلس النواب بمناهضة كافة اشبكال التخويف والمضايقة وان

ونصت الستراتيجية أيضاً على منع

تلتزم الحكومة باستكمال التحضير

للطوارىء وتوفير المزيد من الامن

التعداد تماشيا مع توصيات اللجنة الاحصائية التابعة للامم المتحدة ومبادىء حقوق الانسان. والنزمت ستراتيجية التخطيط الحكومة وكافة الكتل السياسية

استخدام بيانات التعداد كاساس

لاي سجل للناخبين او لاي اغراض تتعلق باي استفتاء مستقبلي. ودعت الستراتيجية أيضاً ضرورة ان تقر جميع الاطراف بمعالجة بيانات

تحت ألية الامن المشترك بمساعدة

ألنات للشكاوى الفردية المتعلقة بعملية العد او التعرض للتهديد او التخويف. وذكرت انه واستذكارا لقرار مجلس

حيث تقتضى الحاجة الى وضع

النواب الداعى الى اتخاذ اجراءات اضافية للمناطق المتنازع عليها اثناء انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠، دعت كافة الاطراف إلى اجراءات بناء الثقة في كافة المناطق المتنازع عليها وضمان نشر مشترك لقوات حكومة العراق وحكومة اقليم كردستان

الولايات المتحدة الامريكية. كما

اشــــارت الــى انه سيجري استخدام فرق ذات تعددية عرقبة اينما كان ذلك ضروريا لضمان العدادين في ملء الاستمارات بشكل صحيح. ونصت الستراتيجية أيضا على ضرورة تشكيل لجنة عليا تشرف على تلك الاجراءات وتكون

واضاف حرب أن"اية محافظة او منطقة

لايجوز لها الامتناع عن اجراء الاحصاء،

ولكن لجميع المحافظات حق مفاتحة وزارة

التخطيط ومجلس الوزراء بطلب التأجيل

وأردف قائلا إن"قرارات مجلس المحافظات

تسري على الحدود الادارية للمحافظة فقط

والقرارات التى صدرت عنه وليس للمجلس

اي اثر قانوني على القرارات الصادرة من

بغداد، كون التعداد السكاني صدر بقانون

اتحادى واذا ما حصل شتى فأن مجلس

الوزراء هو الجهة الوحيدة المخولة بالبت

ولفت حرب الى أن دعوة بعض السياسيين

مجالس المحافظات الى مقاطعة التعداد

وكان أخر تعداد سكاني أجرته الحكومة

لجميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان في عام ١٩٩٧ وهو غير معتمد حالياً من

التكومة العراقية كونه أجرى في ظروف

أستثنّائية"اذ تعتمد جميع الوزارات التعداد

ومن المقرر اجراء التعداد السكاني لجميع

المحافظات العراقية البالغ عددها ١٨

وكان المتحدث الرسمى باسم حكومة إقليم كردستان العراق كاوة محمود اكد: أن حكومة

الإقليم تؤيد إجراء التعداد السكاني العام في

وقال محمود في تصريحات إن "حكومة إقليم

كردستان العراق تشدد على ضرورة إجراء

التعداد العام للسكان في أرجاء العراق كافة

في موعده المقرر"، مؤكدًا أن"الدعوات التي تتحدث عن تأجيل عملية التعداد السكاني

في العراق مرفوضة من قبلنا"، ومشددًا في

الوقت نفسه على ضرورة"إجراء العملية

وفق أسس علمية دولية بعيدة عن أية خطوة،

من شأنها أن تثير إرباكاً في أوضاع المكونات

واعتس المتحدث أن"المطالبة بتأجيل

التعداد السكانى مسألة شخصية تثيرها بعض الشبخصيات، مطالباً أن ينفذ

(الإحصاء) في الموعد الذي تم تحديده".

في حين يطالب العرب والتركمان في كركوك بتأجيل الإحصاء السكاني مؤكدين أن الكرد

أسكنواً منات الألاف حول المدينة بهدف

تحقيق تغيير ديموغرافي يمهد لضمها إلى

وكان أخر تعداد سكاني أجرته الحكومة

لمحافظات العراق كافة عدا إقليم كردستان

العراق في عام ١٩٩٧، وهو غير معتمد

حالياً من الحكومة العراقية لكونه أجرى في

ظروف استثنائية، إذ تعتمد كل الوزارات التعداد الذي أجري عام ١٩٥٧، فيما سيكون

التعداد الذي تعتزم الوزارة إجراؤه خلال

العام الحالى بديلاً من تعداد ١٩٥٧ ليكون معتمدًا في المحافظات كافة، فضلاً عن إقليم

إقليم كردستان.

العراق، وترفض أية دعوة لتأجيله.

محافظة، في ٢٤ من تشرين الاول المقبل.

الذي أجري عام ١٩٥٧.

السكاني ستنطوي عليها اثار خطيرة".

والقرار يعود الى تقدير مجلس الوزراء".

المركزي للاحصاء مهدي العلاق ان عملية التعداد ستجري في البلاد بموعدها المقرر وستشمل جميع الافسراد عراقيين وغير عراقيين لها اذرع تنفيذية تعالج اية اشكالات

في تلك المناطق. من جانبه اوضىح رئيس الجهاز

والذين على قيد الحياة المتواجدين في العراق بر وبحرا وجوا في يوم وقال ان عملية التعداد لن تشمل

الغائبين يوم التعداد بصورة دائمة

اعتماد الوثائق من خبراء الامم المتحدة فضلا عن تدريب الفريق الوطني في اكثر من ١٤٠٠ ساعة تدريبية خارج البلاد وداخلها. وذكر انه جرى طباعة اكثر من ٥

خبير قانوني: لا يحق للحكومات المحلية رفض التعداد

ممثلو أربع محافظات يطالبون بتأجيل التعداد ويهددون بالمقاطعة

□ متابعة/ المدى

طالب أعضاء في مجالس أربع محافظات هى نينوى والانبار وصلاح الدين وكركوك، بتأجيل عملية التعداد العام للسكان الذي سيجري في ٢٤ من شهر تشرين اول المقبل لما ينطوي عليه من"مخاطر تهدد بتغيير التركيبة السكانية والاستغلال السياسي في أكثر من محافظة "بحسب المجتمعين.

وقال اثيل النجيفي محافظ نينوي في الاجتماع الذي حضره ممثلو محافظات صلاح الدين والانبار وكركوك والموصل وعقد في قاعة مجلس محافظة صلاح الدين"ان عملية التعداد عملية مهمة وتعتمد عليها الدولة وبنتائجها في رسم السياسات الإستراتيجية للبلد وليذا يجب أن تكون دقيقة وعلمية وبعيدة عن الحزبية والتدخل

واضاف أن محافظة نينوى تعيش حاليا تحديات تمنع إجراء للتعداد السليم في الظروف الحالية.

من جهته، عبر ممثل مدينة كركوك الشيخ محمد خليل عن ان"إجراء التعداد في ظل الظروف الحالية سيطمس هويتها ونحن بحاجة الى مزيد من الوقت لتطبيع الوضع

وإعادة المهجرين وإصبلاح العلاقة بين أبناء المدينة الواحدة بعيدا عن التدخل

وبعد مناقشات استمرت ساعات عدة أعلن رئيس مجلس محافظة صلاح الدين احمد عبدالله انه "في ضوء المسوغات الموضوعية والواقعية والخطيرة التي طرحها ممثلو محافظات نينوى والانبار وكركوك والاتفاق الواضح للقوى السياسية فيها ندعو الى تأجيل إجراء التعداد السكانى لحين توفر الظروف المناسبة الى اجرائه ونطالب ان تؤخذ مطالب المجتمعين في عين الاعتبار و الا سنلجأ الى مقاطعة العملية بالكامل".

هذا وحضر الاجتماع محافظو صلاح الدين ونينوى ونائب محافظ الانبار ورؤساء وأعضاء مجالس المحافظات الأربع وعدد كبير من شيوخ العشائر وممثلو الكتل

يذكر أن أخر تعداد شامل للسكان اجري في العراق كان عام ١٩٨٧، بينما اجري تعداد عام ۱۹۹۷ في ١٥ محافظة فقط حيث كانت محافظات اقليم كردستان الثلاث خارج سيطرة الحكومة المركزية، وطبقا للدورة الاحصائية العراقية كان من المفترض إجراء التعداد عام ٢٠٠٧ إلا أنه أرجئ بسبب

ستجرى التعداد.

اتحادي رقم (٤٠) لعام ٢٠٠٨".

الظروف المناسبة لاجرائه".



الظروف الأمنية إلى عام ٢٠٠٩ ثم إلى

وكان خبير قانوني عراقي قال ان مجالس المحافظات والاقاليم لايحق لها من الناحية القانونية منع إجراء التعداد السكاني او اعاقته، مبينا أن على مجالس المحافظات مفاتحة مجلس الوزراء لبيان المشاكل التى تعيق اجراء التعداد بشكل منظم حسب

وكان عدد من النواب في ديالي، ونينوي، وصلاح الدين، وكركوك، طالبوا بتأجيل أجراء التعداد السكاني المزمع إجراؤه في ٢٤ من تشرين الاول المقبل، داعين السكان المحليين الى عدم التعاون مع الفرق التي

وقال طارق حرب إن"الاحصاء والتسجيل للمساكن والساكنين مسألة اتحادية ولا تخص الاقليم او المحافظة وصدر بها قانون

وأوضح أن أقانون التعداد السكاني يشمل اجراء الاحصاء في جميع المحافظات ولا يقتصر على عدد منها"، مبينا أن"الحكومة المركزية (الاتحادية) أجلت الاحصاء من العام الماضي الى الحالي بسبب عدم توفر

انتقادات شعبية وسياسية لتأجيل مجلس المحافظة التعداد السكاني في نينوي

□ الموصل/مكتب المدى

قويل قرار مجلس محافظة نينوى يتأجيل التعداد السكاني في المحافظة، بانتقادات واسعة من قبل السياسيين والمواطنين على حد سواء ومن مختلف المناطق داخل نينوى، حيث وصف محسن السعدون عضو البرلمان العراقي عن التحالف الكردستاني في نينوى، تصويت المجلس على قرار التأجيل بغير القانوني والمخالف للدستور العراقي.

وقال بان التعداد العام للسكان يدخل ضمن الصلاحيات الاتحادية التي نصت عليها المادة ١١٠ من الدستور العراقي، وهي ليست من صلاحيات الحكومات المحلية لكى يقوم مجلس نينوى بوقف او تأجيل التعداد، وأضاف بان البرلمان العراقي صوت في عام ٢٠٠٩ على اجراء التعداد، وعندما تعذر على التُكومة تنفيذه في حينه عاد البرلمان للتصويت على القيام باجراء التعداد في عام ٢٠١٠، وهناك قرار ملزم من المحكمة الاتحادية باجرائه في موعده المقرر، وقد استعدت المحافظات العراقية جميعا للتعداد من حصر

وترقيم وغيرها من اجراءات. وذكر السعدون ان التعداد السكاني هي مسالة حضارية وتدخل ضمن المصلحة العراقية حيث تبنى عليها خطط الاقتصاد والتنمية، وهدف مجلس محافظة نينوى من التصويت على هكذا قرار هو لخلق مشكلة غايتها الرئيسية سياسية، تتعلق بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي في المناطق المتنازع

عليها في نينوي. هذا وكان مجلس محافظة نينوى، قد صوت في جلسته الدورية السابعة والخمسين التي انعقدت يوم الثلاثاء الماضى على قرار بايقاف التعداد السكاني في محافظة نينوى المزمع اجراؤه في ٢٠١٠/١٠/٢٤ بذريعة حدوث خروقات تتقاطع مع المعايير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، في مناطق معينة خارجة عن سيطرة الحكومة المحلية في نينوى بحسب ما جاء

من جهته، ذكر محي الدين المزوري مدير اعلام في الاتحاد الوطنى الكردستاني فرع الموصل، ان اجراء التعداد السكاني في العراق ضرورة وطنية، لانها تحقق الكثير من الاهداف التي تحدم الشعب على المدى الطويل، ومن حق جميع اطياف الشعب العراقي اجراء التعداد في موعده المحدد دون تأجيل، وهي فرصة تاريخية لجميع المكونات لكى يعرف كل منها حجمها الحقيقي، وأكد المزوري على حاجة البلاد الي تعداد سكاني كون أخر تعداد اجري في عام ١٩٩٧، شمل جميع مناطق العراق ماعدا اقليم كردستان، وهو حالياً غير معتمد، والوزارات تعتمد تعداد عام ١٩٥٧، و الكل يعلم ان زمناً طويلاً مر على ذلك التعداد، ويجب ان يجرى احصاء اخر تعتمده هذه الوزارات لتحديث

بياناتها، ولكي تضع خططها على اساسه. وذكر المزوري ان هناك جهات تريد تأجيل التعداد السكاني خصوصا في المناطق المتنازع عليها، ضمن مخطط مدروس، ولايوجد سبب أخر معقول لهذا القرار الغريب، لأن الأمن في تلك المناطق مستتب ولاتوجد مشاكل فيها، كما تم اتخاذ كافة التداسر والاجراءات من أجل انجاح عملية الاحصاء.

رفض قرار التأجيل شمل اعضاء من مجلس محافظة نينوى انفسهم، حيث أكد عضو المجلس حجى حسن

بيسو، ان التصويت على قرار التأجيل لم يتم بالاجماع، لانه شخصياً حضر الاجتماع ورفض التصويت عليه، لانه يرى التعداد السكاني عملية حضارية، لانها توفر قاعدة بيانات للمسؤولين الحكوميين من اجل وضع خططهم في البناء والاعمار وكافة مناحي الحياة الاخرى التي تتعلق بالمواطن، ويجب ان لاينظر الي الموضوع من جانب سياسي، وانما من جانب تنموي لان التعداد سيوفر لنا معلومات عن عدد الايتام والارامل والعاطلين عن العمل والفلاحين وغيرها من

وعبر مواطنون من اقضية الشبيخان ومخمور وتلكيف وسنجار ونواحي زمار وبعشيقة والشمال عن استيائهم من قرار مجلس محافظة نينوى، واعتبروه في غير مصلحتهم، واستغربوا من قيام المجلس باتخاد هكذا خطوة دون الالتفات الى رأيهم او الى رأي ممثليهم في المجلس، وذكر خدر سليمان من الشيخان ان المجلس صوت على القرار في ظل غياب اعضاء مجلس محافظة نينوى المثلين عن المناطق التنازع عليها، حيث انهم يقاطعون المجلس منذ عام ونصف تقريباً، وقال خدر: كان على المجلس ان يصوت على قرار لتنفيذ مشاريع تحتاج اليها مختلف مناطق نينوى، او المطالبة برفع مبالغ ميزانية تنمية الاقاليم، بدلا من ايقاف عملية التعداد الذي نراه مهما

لنا ولمستقبل او لادنا. بينما قال شاكر محمود من بعشيقة: ان المجلس تعامل مع الامر من وجهة النظر السياسية للأحزاب التي ينتمي اليها اعضاء المجلس، دون ان ينظر بعين المؤتمن على مصير مواطني المحافظة، الذين يرون في

بينما اشارت بيداء كوركيس من تلكيف الى ان التعداد مسألة تخص عموم العراق وليس جزءاً منه فقط، ورأت ان على المجلس ان يرمم التصدعات التي فيه كونه يعيش حالة انقسام منذ تشكله بدلا من الوقوف حجر عثرة في طريق البناء. وكان رئيس اللجنة الامنية العليا للتعداد العام للسكان

والمساكن الفريق احمد الخفاجي قال ان قائد عمليات

التعداد طريقاً تصل اليه احتياجاتهم مستقبلاً.

الموصل ومدير شرطة المحافظة اكدا استعدادهما لحماية ملاكات التعداد. وقال الخفاجى الذي يشغل منصب وكيل وزير الداخلية لشبؤون القوى الساندة في تصريحات صحفية، ان الاجتماعات المستمرة للجنة مع القادة الامنيين ومدراء الشرطة في عموم المحافظات كانت تشهد تأكيدات على وجود استعداد تام لحماية ملاكات

قائد عمليات الموصل وقائد الشرطة فيها. وبين، ان اللجنة منذ نحو سنة ونصف تعمل على وضع خطط متكاملة لحماية الملاكات في كل واحدة من الفعاليات، لافتاً انه لم تشهد المحافظات أي اعتداء على الملاكات سوى استشهاد اربعة منهم في محافظة

التعداد لانجاح هذا الاستحقاق الوطنى وبضمنهم

وأوضع الخفاجي، ان على مجلس المحافظة ان يعلن بشكل صريح ان اسباب قرار ايقاف عمليات التعداد في الموصيل على ماوصفه بالجانب السياسي او التغيير الديموغرافي في المدينة بعيداً عن الجانب الامنى، مطالباً اياهم بان يتم كشف الدلائل امام الجهات المسؤولة عن وجود حالات اعتداء او تهديد على ملاكات التعداد العام للسكان والمساكن.